The Role of the UAE Laws and Policies Related to the Family and Community Cohesion: An Analytical Study

Dr. Shaikha Nasir Alkarbi
Assistant Professor at Mohamed Bin Zayed University for Humanities
PhD student, Doctor of Philosophy in Applied Sociology, University of Sharjah
shaikha.alkarbi@mbzuh.ac.ae

Dr. Omaima Mohamed Abouelkheir
Associate Professor at Department of Sociology
In College of Art and Humanities and social science, University of Sharjah
oabouelkheir@sharjah.ac.ae

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i148.4302

Abstract:

This study aims to identify the laws and public policies related to family cohesion and community cohesion issued by the United Arab Emirates government, and to monitor and analyze the laws and public policies of the UAE government dealing with them. The study sought the answer to the key research question: What laws and policies has the UAE government issued to ensure family and community cohesion? Based on the descriptive analytical method, the study monitored and analyzed (7) family laws issued by the UAE government, (24) family initiatives, (5) UAE national policies towards the family, and the analysis of measurements of the community cohesion index, and the study concluded that the UAE has worked on developing several laws and national policies to promote family and community cohesion. The study also found that these laws and policies sought to address family issues and challenges at both the individual and group levels, which means studying the problems of family stability and developing comprehensive solutions for each of the individual, the family, and the different social groups.The study found that the UAE government has developed general policies for the level of community cohesion, given that addressing issues of community cohesion stems from achieving the community's goals in family cohesion, and paid attention to many of its initiatives.

Keywords: public policies, family cohesion, community cohesion.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

دور القوانين والسياسات الإماراتية المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي دراسة اجتماعية تحليلية

الدكتورة: شيخه ناصر الكربي
أستاذ مساعد بجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية
طالبة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع التطبيقي بجامعة الشارقة
shaikha.alkarbi@mbzuh.ac.ae

الدكتورة: أميمة محمد أبو الخير
أستاذ علم الاجتماع المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة
oabouelkheir@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالتَماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي أصدرتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ورصد وتحليل هذه القوانين والسياسات العامة المتعلقة بهما في حكومة دولة الإمارات. وسعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي وضعته وهو: ما هي القوانين والسياسات المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي أصدرتها حكومة الإمارات العربية المتحدة؟ وجدواها؟

وعملت الدراسة، عبر الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، وتوظيف أداة تحليل المضمون على رصد وتحليل القوانين الخاصة بالأسرة في حكومة دولة الإمارات وعددها (٧)، والمبادرات الخاصة بالأسرة وعددها (٢٤)، والسياسات الوطنية الإماراتية نحو الأسرة وعددها (٥)، وتحليل قياسات مؤشر التلاحُم المُجتمعي.

وخلصت الدراسة إلى أن دولة الإمارات عملت على وضع عدد كبير من القوانين والقوانين المعدلة لها، والسياسات الوطنية التي تعمل على تعزيز التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي. كما توصلت الدراسة الى أن هذه القوانين والسياسات حاولت معالجة قضايا وتحديات الأسرة على مستوى الأفراد والفئات؛ مما يعني دراسة مشكلات الاستقرار الأسري ووضع الحلول الشاملة لكل من الفرد والأسرة والفئات الاجتماعية المختلفة.

وعلى مستوى التلاحم المجتمعي، توصلت الدراسة الى أن حكومة الإمارات وضعت سياسات عامة لمستوى التلاحم المجتمعي باعتبار أن معالجة موضوعات التلاحم المجتمعي تنبع من تحقيق أهداف المَجتمع فيّ التَماسك الأُسري، واهتمت بالعديد من مبادراته وبرامجه المجتمعية التي تعمل فيّ الوقت نفسه على تدعيم التلاحم المجتمعي بمختلف الوسائل والسبل.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، التماسك الأسري، التلاحم المجتمعي.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

المقدمة:

يلعب التماسك الأسري دوراً رئيساً في تحقيق التلاحم المجتمعي والوحدة الوطنية والتوافق والسلام داخل المجتمعات، وهو ما تسعي إليه الدول في العالم كافة، وذلك لأنه الخطوة الأولى نحو الوحدة والاتحاد والتنمية المستدامة التي تنشدها كافة الحكومات والمجتمعات. ومن هذا المنطلق كان لابد للمُؤسسَات العامِلة فِي مَجال التنميّة المُجتمعيّة الاهتمام المُكثف بالتماسك الأسري بدء من: قبل تكوين الأسرة، ومتابعة مراحل الأسرة نفسها، وصولاً إلى أسرة مستقرة متماسكة، يعرف أفرادها كيفية التعامل مع بعضهم البعض، ويتمسكون بالقيم والأخلاق المجتمعية والدينية، ومن ثمّ يمكن لهم اقامة علاقات جيدة وصحيّة مع الأسر الأخرى الموجودة في ذات المجتمع، وهنا يكون التلاحم المجتمعي متوفراً وواقعاً معاشاً بين جميع الأسر، ويمكن في هذه الحالة أن تنجح وتثمر سياسات التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، برامج مميزة، وتنمية مجتمعية مستدامة. ولتحقيق التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي بصورة جادة وحقيقية كالتزام مباشر من الحكومات والوزارات المعنية، إلى جانب المؤسسات المجتمعية الأخرى في هذا المجال، عمدت الحكومات إلى وضع قوانين خاصة لدعم هذا التوجه الرسمي نحو التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، وذلك حتى يتم الدعم اللازم لأفراد الأسرة، فرادً فرداً بحسب أوضاعهم الصحية والاقتصادية والشرعية، والدعم الكامل للأسرة كلها باعتبارها الخلية الأولى في بناء المجتمع.

وعملت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنذ بدايات إعلّان الإتحاد فيّ الثّاني مِن ديسمبر ١٩٧٢م، عبر وزاراتها الاتحادية ومؤسساتها المحلّية فِي الإمارات السّبع كافة ، على الاهتمام الكَبيّر بالأسرة والمُجتمع، اذ تم وضع العديد من القوانين والسياسات التي تعمل على دعم أفراد الأسرة، والاهتمام بها، وتوفير كل ما يلزم لتحقيق الاستقرار الأسري لكل فرد منهم. كما تم وضع عدد من الأجندة الوطنية والسياسات العامة التي تدعم التلاحم المجتمعي، وترفع من مستويات الوعي به، ليصير هدفاً استراتيجياً للدولة والمواطنين.

تحاول هذّه الدراسة تسّليط الضُوء عَلى القوانين والسياسات المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، من حيث وجودها، وماهيتها، وأبرز المجالات التي ناقشتها وركزت عليها، وذلك في إطار رؤية تحليلية تبحث في عن دورها وقدرتها بالفعل على تحقيق أهداف التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي الذي تنشده حكومة دولة الإمَارات العَربية المُتحدّة.

أولاً: مُشكلة الدراسّة وتَساؤلّاتها:

تعمّلَ العديد من الدول على الاهتمام الكبير بالأسرة لأنه حجر الزاوية في تكوين الدولة المُحافظة عَلى تماسُكها وتحقيقّ التلّاحُم المُجتمعي، والتنمية الاقتصَادية والسياسِية والصحيّة والمُجتمعية وغيّرُها، وذلك عبر أفراد واعيّن بأهمية الأسرة المستقرة، التي تمضي وتسير في طريق التقدم والقيم والبذل والعطاء والاندماج في إطار المجتمع الواسع، إلى جانب الاهتمام الرسمي لتدعيم هذا الاتجاه نحو استقرار المجتمع بكامل أسره، وفتح الطريق أمام أفراد الأسر فيه، لينشئوا تنشئة اجتماعية سليمة، وذلك عبر اصدار القوانين والسياسات المحددة لتقنين الاستقرار الأسري والتلاحم المجتمعي. وهذا الجانب القانوني والتشريعي من أهم الجوانب التي تعمل على دعم هذا الاتجاه، ووضع الحُقوق والوَاجِبات على أفرادُ المُجتمع مما يكونَ لهُ الأثر الكَبير على تحقيق المراد من التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي. ولكن لابد من تناول هذه القوانين والسياسات في إطار من البحث العلمي للكشف عن مدى جدواها وأهليتها لتحقيق الأهداف المرسومة في التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، وهنا تمكن مشكلة هذه الدراسة.

تهتم دَولةُ الإمَارات العربيّة المُتحدة بالجوانِب الاجتماعية لصون الأسرة وتدعيم التلاحم المجتمعي فيها، لذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على القوانين والسياسات التي أصدرتها الدولة والمتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي لرؤية وتحليل أهمية تلك القوانين والسياسات، وأدوارها، وماهيتها، وايجابيات تطبيقها وتفعيلها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس هو: ما هي القوانين والسياسات المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي أصدرتها حكومة الإمارات العربية المتحدة؟ وما هو دورها؟ وينبثق مِن هذّا التسَاؤل الرئيس تَساؤلّات فَرعيّة عدة هي:

١. هل ساهمت قوانين وسياسات التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي تطبقها حكومة دولة الإمارات فيّ تحقيق أهدافها؟
٢. ما هي أهم إيجابيات تفعيل وتطبيق سياسات وقوانين التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي على الأسرة والمُجتمع؟

أهدافُ الدِراسة:

تهدفُ هذّه الدِراسة إلى:

- التعرّف على القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالتَماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي أصدرتها حكومة الإمارات العربية المتحدة.
- التعرف على أهداف القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي.

- رصد وتحليل القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تحديد أهم ملامح التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إبراز دور القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أهميّة الدِراسة:

١. تُعد الدِراسة مِنْ الدِراسات الكِيفيّة الِتي تهدف إلى التّعرف على قوانين وسياسات التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي العامة التي وضعتها دولة الإمَارات العَربيّة المُتحِدة.
٢. تكمُن أهمية الدراسة؛ فِيّ كونها تدرس أحد المُرتكزات الرئيسة الِتي تقُوم عليّها دولة الإمَارات العَربيّة المُتحِدة فيّ تحقيّق أهدافها العامة في الجانب الاجتماعي الذي يمثل أهمية بالغة في تدعيم وتقوية المجتمع الاتحادي الإماراتي.
٣. تقديم مساهمة علمية تحاول أن تحلل دور قوانين وسياسات التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
٤. تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تحاول أن تقدم رؤية تحليلية خاصة بالقوانين والسياسات المُجتمعيّة فِي دولة الإمَارات العَربيّة المُتحدة.

منهج الدراسة:

تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الاجتماعية الكيفية، ومن ثم فهي دراسة وصفية تحليلية، تعتمد على استعمال عملية تحليل الوثائق عبر تحليل المضمون، وتهدف إلى تحليل وتقييم القوانين والسياسات العامة لحكومة الإمارات العربية المتحدة في التماسك الأسري ودورها في التلاحم المجتمعي، والتعرف عبر هذا التحليل على دور التماسك الأسري في تنظيم وتحقيق التلاحم المجتمعي بالمجتمع الإماراتي.

مفاهيم الدراسة

- السياسات العامة: الاستعمال الاجتماعي والسياسي الشائع لهذا المصطلح يشير إلى أسلوب معين للعمل أُختير بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة. ويقول لازويل وكابلان أن السياسة العامة هي برنامج مقترح لتحقيق بعض الأهداف أو القيم المرغوبة، أما عملية وضع السياسة فهي صياغة هذا البرنامج (أو مجموعة البرامج) ووضعها موضع التنفيذ، ومتابعتها ثم تقييمها.(غيث، ٢٠١٦، ص٣٦).
- التَماسك الأُسري: هُو علاقة تفاعلية تنشأ بين أفراد الأُسرة مع بعضهم البعض. اذ أن المُستويات العالية من التَماسك تجعل أفراد الأُسرة أكثر قُربًا وحميمية مع بعضهم البعض. أما المستويات المُتدنية جدًا من التَماسك الأسري تجعل أفراد الأُسرة أكثر بُعدًا

وانفصالًا عن بعضهم البعض، ولا يوجد قدرٍ كافٍ من التَماسك فيّ كل أُسرة، ولكن تُوجد هُناك حاجات مُتزنة تُؤدي إلىَ تَوظيِف الأُسرة بشكل أفضل.(البغدادي، ٢٠١٣، ص٣١).

- التلاحم المُجتمعي: هوَ تكامل سلوك الجماعة باعتباره نتيجة للقوى أو الروابط الاجتماعيّة التي تجعل أعضاء الجماعة في حالة تفاعل لمدة معينة من الزمن، وعندما يتحقق مستوى عالٍ من التَماسك أو التلاحم المُجتمعي في جماعة ما، فإن أعضاءها يشعرون بمشاعر إيجابية قوية نحو جماعاتهم، وتكون لديهم رغبة في استمرار دَورهم فيها. فتتوافر الروح الجماعية العالية. كما يتضمن التلاحم المجتمعي موافقة الأفراد على الأهداف المقررة للجماعة، ومعاييرها، وبناء الأدوار بها، أي توزيع الحقوق والواجبات، ويُوجد في هذا التكامل التلاحم المجتمعي ذو المستوى العالي أو المنخفض في الجماعات الكبرى والصغرى، كما يُوجد الجماعات الرسمية وغير الرسمية.(غيث، ٢٠١٦، ٦٢).

ثانيًا: الدراسات السابقة

يزخر التراث البحثي في العلوم الإنسانية بالعديد من الدراسات حول التماسك الأسري لأهمية الموضوع على معظم النظم الاجتماعية الأخرى. وحاولنا تصنيف الدراسات السَابقة ذات العلاقة بموضوع التَماسك الأُسري إلى المحاور التاليّة:

١- دراسات اهتمت بالأسس والدعائم والمقومات والمحددات للتماسك الأسري وهي عديدة منها دراسة فاطمة بلبعوش حول المحددات السوسيولوجية للتماسك الأسري دراسة ميدانية ببلدية وداي أرهيو-غليزان حيث حاولت الباحثة أن تحدد أهم المحددات للتماسك الأسري، وكشفت نتائج الدراسة أن من أهم محددات التماسك الأسري أساليب التنشئة الدينية، والتكافؤ بين الزوجين (بلبعوش، ٢٠١٦). دراسة الصالحي عبدالكريم (الصالحي، ٢٠١٧) بعنوان التماسك الأسري الأسس والمقومات، ودراسة الكبيسي حول التَماسك الأُسري فيّ المُجتمع القَطري: دراسة إمبريقية على الأُسرة القَطرية والتي حاولت أن تحدد أبعاد التماسك الأسري من خلال رؤية أفراد الأسرة بحسب وضعهم داخل الأسرة زوج، زوجة، أباء، أبناء، أجداد...الخ (الكبيسي، ٢٠١٧) والبعض الأخر حاول أن يبحث عن أسس هذا التماسك من المنظور الإسلامي (الحمداوي، ٢٠١٨).

٢- الدراسات التي ركزت على العوامل المؤثرة في التماسك الأسري؛اذ يراها البعض تحديات أو إشكاليات أو عقبات تحول من دون التماسك الأسري أو تؤثر عليه سلباً، وهي عديدة لا مجال لحصرها ولكن نذكر منها على سبيل المثال: الدراسات التي ترى العولمة تحدي يواجه التماسك الأسري (غالم، ٢٠١٧. الدويش، ٢٠٠٩. الرشودي، ٢٠٠٩) ومن العولمة إلى

الثقافة فالبعض يجد الانفتاح على الثقافات الأخرى كمهدد للتماسك الأسري (السنوسي، ٢٠٢١) وركز فريق أخر على وسائل الإعلام وتحديداً وسائل التواصل كنموذج للتحديات التي تهدد التماسك الأسري كدراسة نهى القاطرجي (القاطرجي، ٢٠٢١).

٣- المحور الثالث دراسات التماسك الأسري ركز على الآثار والمظاهر الناجمة عن التماسك الأسري في حالة تواجده وتوافره بقوة داخل الأسرة فينعكس بالإيجاب، وهناك العديد من الدراسات ربطت بين التماسك الأسري والسعادة الزوجية كدراسة (العنبكي، ٢٠١٩) حول السعادة الزوجية والتماسك الأسري دراسة نفسية تحليلية على مجموعة من السيدات المتزوجاتاذ كشفت الباحثة عن العلاقة بين التماسك الأسري والسعادة الزوجية، وأن هناك عدة مؤشرات للسعادة الزوجية تتوفر بإشباعها وهي: الاكتفاء المادي لمنظومة الحاجات الأساسية والأولية، والإشباع العاطفي، والرضا، والإنجاب.(العنبكي، ٢٠١٩).

ودراسة محمد مصطفى والتي ربطت بين التماسك الأسري والأمن النفسي،اذ عالج الباحث في دراسته بعنوان أثر الترابط الأسري على الأمن النفسي: دراسة ميدانية على عينة من دولة الإمارات العربية المتحدة حيث كشفت نتائج الدراسة عن علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الترابط الأسري وشعور أفراد الأسرة بالأمن النفسي (مصطفى، ٢٠١٥). وفي ذات الصدد دراسة أحمد خلايلة بعنوان التماسك الأسري وعلاقته بالأمن النفسي لدى المراهقين في منطقة سخنين بفلسطين حيث أكدت على ذات العلاقة.(خلايلة، ٢٠١٩).

٤- الفئة الرابعة والأخيرة من الدراسات سلطت الضوء على معززات التماسك الأسري وهي عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر الذكاء الوجداني للزوجة كدراسة حنان حنا بعنوان الذكاء الوجداني للزوجة وعلاقته بالتماسك الأسري، حيث ركزت الباحثة على محورين للذكاء الوجداني وهما: القدرة على التكيف، والقدرة على إدارة الانفعالات، فكلما أرتفع الذكاء الوجداني للزوجة عزز من التماسك الأسري (حنا، ٢٠١٩). كما تشير دراسة ضحى البغدادي إلى معزز أخر للتماسك الأسري وهو أداء الوالدين لمسؤولياتهم الأسرية (البغدادي، ٢٠١٣).. وأخيراً هناك العديد من الدراسات سلطت الضوء على برامج الإرشاد الأسري والعلاج الأسري ودوره في تعزيز التماسك (الطعاني، ٢٠٢١) والبعض الأخر سلط الضوء على أهمية البرامج التربوية والدينية والإسلامية في تعزيز التماسك الأسري.(سميرة الرفاعي، ٢٠١٠)

باستعراض التراث البحثي حول التماسك الأسري لم نجد في هذا التراث على حد اطلاعنا الربط بين التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي وتحديداً بدولة الإمَارات العربيّة المُتحدة ومن هنا نرى أن هذه الدراسة تحاول أن تقدم إضافة في هذا الصدد.

ثالثاً: القوانين والسياسات الإماراتية المُنظمة للتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي

عملت حُكومة الإمَارات العربيّة المُتحدة مُنذ تأسيسها على الاهتمام الكبير بالأسرة، على وفق عمليات منهجية متتابعة ومتسلسلة، راعت وضع كل فرد من أفراد الأسرة، مثل الأب الذي عملت على توفير العمل الكريم له، والأم التي أفردت لها عدة قوانين بحسب وضعها من الأسرة مثل الأرملة، والمطلقة والمهجورة وغيرها، إلى جانب الأطفال، السليم منهم وذوي الإعاقة، وكبار السن، إلى جانب بقية أفراد المجتمع مثل الأطفال مجهوليّ النَسب. ونستعرض هنا عدد من القوانين التي أصدرتها دولة الإمارات بغية تحقيق التلاحم المجتمعي عبر بوابة التماسك الأسري ورعاية الأسرة فرداً فرداً.

١. القوانين الخاصة بالأسرة في حكومة الإمَارات العربيّة المُتحدة: (المُوقع الإلكتروني الرسّمي لوزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة، القوانين والتشريعات ٢٠٢٢/١٢/١٥)

١. قانون في شأن الضمان الاجتماعي:

(قانُون اتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠٠١م، والمُعدل قانُون اتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠١٩)؛ قدم هذا القانون تعريفاً للأسرة ورب الأسرة والابن والابنة والعائل والمطلقة والأرملة والمهجورة والمعاق والمسن واليتيم ومجهول الأبوين والمصاب بالعجز المرضي وأسرة المسجون والعاجز مادياً.

ناقش هذا القانون وهو الأول الذي تصدره السلطات الاتحادية من المادة (٢) إلى المادة (١٧) موضوع المساعدات الاجتماعية للمواطنات المستحقات لها بأسباب مختلفة يمكن أن تشكّل منعطفاً كبيراً في حياة الأسرة وتفككها، وهن اللاتي تم تحديدها في المادة (٤) مع إمكانية إضافة فئات أخرى، وهو ما يحسب للقانون من حيث استيعابه لكافة المشكلات التي تؤثر على كيان الأسرة من الظروف المختلفة مثل الطلاق، والوفاة، وغيرها.

يتم تقديم المساعدات الاجتماعية بحسب هذا القانون لمواطني دَولة الإمَارات العربيّة المُتحدة المُقيّمين داخِل الدَولة؛ وذلك على عدد (٢٣) فئة هم: كبار المواطنين، الأيتام، أصحاب الهمم، مجهول الأبوين أو مجهول النسب، العاجز صحيًا، العاجز ماديًا، الأرملة، الأرملة الأجنبية، الأرملة الأجنبية ولديها ايتام، المهجورة، المطلقة من دون ٣٥ سنة، المطلقة فوق ٣٥ سنة، المطلقة الأجنبية، البنات غير المتزوجات من دون ٣٥ سنة، البنات غير المتزوجات فوق ٣٥ سنة، المُواطنة المُتزوجة من أجنبي تُقدم لها المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها، وكل ذلك في الحالات الأتيّة: (إصابة الزوج بعجز مرضي، أو عاهة تمنعه عن العمل، أو إيقاف أو سِجن الزوج مدة لا تقل عن شهرين، أو إبعاد الزوج عن البلاد). الأُسر الإماراتية ذوي الدخل المحدود أو المنخفض، الشباب المقبلين على الزواج،

الطلاب المتزوجون، أُسر المسجونين، من لا عمل له، وفئة الحالات الاستثنائية وهي (حالات الأفراد والأسر التي تتعرض للخسائر فيّ الممتلكات بسبب الكوارث الطبيعية أو النكبات العامة). ويمكن إضافة المزيد من الفئات تشمل المواطنين والمقيمين بقرار من مجلس الوزراء.(الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة تنمية المجتمع "السياسات" ٢٠٢٢/١٢/١٥)

كما ناقش القانون ربط المساعدات الاجتماعية، وصرف المساعدات الاجتماعية الاستثنائية، وإجراءات وشروط طلب المساعدة وطرق صرفها أو إيقافها، حيث تسري المساعدات حتى بعد وفاة المستحقة وتصرف للولي الشرعي أو الورثة.

نلاحظ أن القانون حدد بطريقة قانونية دقيقة المستحقون للمساعدات الاجتماعية، وهو بذلك يهدف إلى تحقيق استقرار الأسرة الإماراتية وتماسكها عبر العمل على تصنيف أفراد الأسرة تصنيفاً دقيقاً، و ألزم الجهات الرسمية– كقانون اتحادي من صاحب السمو رئيس الدولة– على متابعتهم والتأكد من صرفهم للمساعدة الاجتماعية.

يعكس هذا القانون حرص الدولة على تحقيق التلاحم المجتمعي عبر الاهتمام بالأسرة، والتوجه نحو تماسكها ومساعدة أفرادها على العيش الكريم الذي يحقق استقرار المجتمع، وتلاحم الأسرة على الرغم من الظروف المختلفة التي يمكن أن تصيبها وتعصف بتماسكها واستقرارها.

وأصدر المغفور له صاحِب السُمو الشيّخ خَليفة بن زايد آل نهيّان رئيّس الدَولة في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م، مَرسومًا بقانون اتحادّي بِتعديّل القَانون الاتحادّي رقم (٢) لسّنة ٢٠٠١ فيّ شأن الضمَان الاجتمَاعي، حيث تم استبدال نص المَادة (١) بنصّ جديد نسبة لتغير اسم الوزارة إلى وزارة تنمية المجتمع، مع بقاء كافة المواد كما وردت في القانون الاتحادي السابق لسنة ٢٠٠١م.

٢. قانون في شأن حقوق المعاقين (أصحاب الهمم):

أتى هذا القانون استمراراً لسياسة الاعتناء بأفراد الأسرة في المجتمع الإماراتي كافة ، صدر في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦م، قانون اتحادي رقم (٢٩) لسَنة ٢٠٠٦م، والمعدل قانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩ في شأن حقوق المعاقين. وعرّف القانون، الفرد المعاق، إلى جانب البطاقة الشخصّية الخَاصة، وتعريف للتمييز الذي يمكن أن يتعرض له، وهو سبب إصدار القانون بشكل أساسي. وتناول القانون مواده المتنوعة ال٣٧ في أبواب مفصلة.

هدف القانون إلى كفالة حقوق المعاق وتوفير جميع الخدمات له، ويعد هذا القانون أحد القوانين الحديثة المتطورة التي تعكس حُسن اهتمام دَولة الإمارات العربيّة المُتحدة أفراد المُجتمع كافة مِن حيث: الخدمات الصحية، وخدمات إعادة التأهيل، والتعليم، والعمل،

والحياة العامة والثقافية والرياضية والبيئية المؤهلة. ونلاحظ هنا أن القانون عمل على استقرار الأسرة بمساعدتهم على تقديم وحفظ كافة حقوق الأشخاص كأفراد فيّ المُجتمع لهم الحُقوق والوَاجبات كافة ، مما يسهم في الارتباط الأسري القوي، ويسحب البساط من فكرة أن الشخص ذو الإعاقة عبارة عن عالة على المجتمع وأسرته، ليتحول إلى إنسان منتج ومساهم في حركة المجتمع.

٣. قانون فيّ شَأن الجمعيّات والمُؤسسات الأهليّة ذات النفع العام:

في ٢١ يناير ٢٠٠٨، أصدرت دَولة الإمَارات العربيّة المُتحدة قانونًا اتحاديًا رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨م في شَأن الجمعيّات والمُؤسسات الأهليّة ذات النفع العام. في تطبيق هذا القانون يقصد بالجمعية ذات النفع العام: أنها جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة محددة أو غير محددة، بقصد تحقيق نشاط ديني، ثقافي، اجتماعي، علمي، تربوي، مهني، فني، إبداعي، أو تقديم خدمات اجتماعية إنسانية بغرض البر أو التكافل بشتى أشكاله المادية أو المعنوية، وتسعى هذه الجماعة في جميع أنشطتها للصالح العام من دون الحصول على ربح مادي، وتكون العضوية فيها مفتوحة للجميع وفقًا لأحَكام هذّا القَانون، وتكون العبرة في تحديد هدف الجمعية بالغرض الرئيسي الذي أنشئت من أجله.

ونلاحظ هنا أن هذا القانون قدم خدمة كبيرة في تنظيم وتأطير عمل الجمعيّات والمُؤسسات الأهليّة ذات النفع العام بشكل رسميّ ومَوثوق تحت مظلة العمل المؤسسي وفقًا لضوابط واشتراطات تساهم في تحقيق سياسات حكومة دولة الإمارات وما يخدم التوجهات والأهداف الاستراتيجية للدولة في توافق الاتجاهات والاهتمامات وتلاحم الأفراد وبالتالي يتحقق تلاحم المجتمع الذي تسعى له الحكومة الإماراتية.

٤. قانون في شأن رعاية الأطفال مجهولي النسب:

في ٢٤ مايو ٢٠١٢م، أصدرت دَولة الإمارات العربيّة المُتحدة قانونًا اتحاديًا رقم (١) لسنة ٢٠١٢م في شأن رعاية مجهولي النسب. ويهدف القانون إلى تنظيم رعاية مَجهولي النّسب وكفالة حقوقهم، وحمايتهم. وتضمن القانون ٢٥ مادةً أوضحت كل ما يتعلق بأهداف القانون. وتناول القانون تعريفات مهمة عن: مجهولي النسب، والأسرة الحاضنة، والحضانة، والمحضون والحاضن.

وهنا قدم القانون حلاً لمشكلة مجتمعية يمكن أن تنتج عنها مشاكل عديدة في بنية المجتمع وتماسكه إذا لم يتم تداركها بطريقة واضحة وقانونية. كما جعل القانون الأسرة المستقرة تسهم في حل المشكلة للأطفال مجهولي النسب، وهم لا ذنب لهم في ذلك، مما يجعل الأسرة شريكاً في حماية أفراد المجتمع وحل مشكلاته مما يسهم في مزيد من التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي.

٥. قانون فيّ شَأن حُقوق الطفل (قانون وديمة):

في ٨ مارس ٢٠١٦م أصدرت دَولة الإمارات العربيّة المُتحدة، قانون حقوق الطفل (وديمة) كقانونْ اتحادّي رقم (٣). ووديمة التي سُمي القانون باسمها، هي طفلة إماراتية تمت إساءة معاملتها من أسرتها وأصبحت قضية رأي عام اتخذت فيه الأجهزة الرسمية الجزاء العادل، وتفاعلت مع القضية مُختلف المؤسسات والجهات الحكومية على أعلى المستويات، وتم إصدار القانون وأطلق عليه قانون وديمة تخليداً لهذه الطفلة التي نبهت مأساتها وأنفاسها الأخيرة التي لفظتها إلى ضرورة التصدي إلى الانتهاكات التي تتم ضد الأطفال والعنف الأسري الذي يُمارس عليهم، فكانت هذه الطفلة أيقونه الميلاد قانون جديد يحمي حقوق الطفل الإماراتي.

ويتضمن قانون حقوق الطفل (وديمة) أثنى عشر فصلاً، تضم ٧٥ مادة كأحد أكثر القوانين تفصيلاً لصالح الطفل. نلاحظ أن القانون تناول مختلف الجوانب القانونية الخاصة بحقوق الأطفال على وفق تحديد مفصّل حول الحقوق الخاصة بالتعليم والثقافة والحماية والحقوق الأساسية وغيرها. وعرّف القانون الأسرة الحاضنة، واختصاصي حماية الطفل وسوء معاملة الطفل وغيرها من التعريفات التي أضفت خصوصية على هذا القانون. وتؤكد الدراسة على أن هذا القانون قدم خدمة كبيرة في سبيل حماية واستقرار الأطفال كأفراد أساسيين في الأسرة بما فصّلهُ لهم من حقوق وأشكال من الحماية، ليسهم بذلك هذا القانون في استقرار الأسرة، ومن ثم تلاحم المجتمع الذي تسعى له الدولة.

٦. قانون في شأن حقوق كبار المواطنين:

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ٢٠١٩م بشأن حقوق كبار المواطنين. وناقش القانون الذي تضمن (٣٠) مادة، مختلف الحقوق التي يتمتع بها كبار السن من مواطني الدولة في المجتمع مثل الحق في الحماية، وفي البيئة المؤهلة في السكن والتعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وسرية المعلومات وغيرها.

يعتبر هذا القانون ركيزة أساسية ضمن سعي دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حماية واستقرار الأسرة عبر الاهتمام المتخصص بالأفراد بحسب الفئة العمرية. وتشير الدراسة هنا على أن هذا القانون جاء متكاملاً ومتوازناً ليحفظ حقوق كبار السن بما يناسب أوضاعهم داخل الأسرة، وبذلك تكون دولة الإمارات قد بذلت جهداً كبيراً يُحسب لصالح التماسك الأسري.

٧. قانون في شأن الحماية من العنف الأسري:

في عام ٢٠١٩م، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم (١٠) في شأن الحماية من العنف الأسري. وقدّم القانون تعريفاً للعنف الأسري، والأسرة، شمل الزوج والزوجة وأبناءهم وأحفادهم وأبناء أحد الزوجين من زواج آخر، ووالد ووالدة أيّ من الزوجين، والأقارب بالنسب والمصاهرة حتى الدرجة الرابعة، فضلا عن الشخص المشمول بحضانة أسرة بديلة. وهو تعريف شامل يهدف إلى استقرار الأسرة الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء، وكذلك الأسرة الكبيرة من الآباء والأمهات والأصهار والأنساب.

هدف القانون إلى حماية أفراد الأسرة من أي إيذاء أو إساءة أو تهديد يرتكبه أحد أفراد الأسرة، أو من في حكمهم ضد فرد آخر منها متجاوزا ما له من ولاية أو وصاية أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى مادي أو نفسي، والجدير بالذكر؛ أشار القانون إلى أنواع العنف الأسري، والتي قدم فيها أحكام صارمة جدًا بقانون الحماية من العنف الأسري، وذلك بمراعاة التشريعات النافذة في الدولة للحد منها، وهي: الإيذاء الجسدي: ويقصد به أيّ اعتداء بأي وسيلة على جسم المعتدى عليه، وإن لم يترك أثرًا. الإيذاء النفسي: ويُقصد به أيَ فعل أو قول يؤدي إلى ضرر نفسي للمعتدي عليه. الايذاء الجنسى: ويُقصد به أيّ فعل يشكل اعتداء أو تحرشًا جنسيًا للمعتدي عليه، أو باستغلاله بأي وسيلة. الإيذاء الاقتصادي: ويُقصد به أيّ فعل يؤدي إلى حرمان المعتدى عليه من حقه أو حريته في التصرف في أمواله بقصد الإضرار به. ويخدم القانون الطفل والمرأة والرجل وأصحاب الهِمم وكبار المواطنين لحمايتهم من العنف بشتى أنواعه، وعند صدور أمر الحماية لحماية المعتدى عليه حسب ما ذُكر في المادة رقم (٦)، فإن القانون وضع العقوبات حسب ما ذُكر في المادة رقم (٨) عند مخالفة المعتدي أمر الحماية الصادر عليه، والتي تنُص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (٣) أشهر، والغرامة التي لا تقل عن (١٠٠٠) درهم إماراتي، ولا تزيد عن (١٠,٠٠٠) درهم إماراتي. أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أمر الحماية الصادر وفقًا لأحكام هذا القانون. وفي حالة مخالفة أمر حماية المعتدي عليه باستعمال العنف، فإن العقوبة تُضاعف على المعتدي.

وجراء هذا القانون أُصدرت سياسة حماية الأسرة وسياسات أخرى في شأن كبار المواطنين وأصحاب الهمم تشمل حمايتهم من الإساءة والأذى بشتى أنواعه، وتشمل إجراءات وآليات العمل في الجهات المختصة في مجال الحد من العنف الأسري لتنفيذ هذا القانون بأحكامه وتشريعاته وما يصدر في شأنه من سياسات وبرامج ومبادرات تعمل على معالجة القضايا المرتبطة بالعنف الأسري، كذلك تعزز من تنظيم وتكامل الأدوار بين الجهات ذات العلاقة في قطاعات الدولة.

وهنا نجد أن مضمون ونص هذا القانون يتعلق بالأسرة بشكل أكثر شمولية لم يقتصر على الأسرة النووية ولكن ركز على الأسرة الممتدة، ومن ثم فهو يرسّخ في المجتمع التلاحم والتعامل الجيد والتماسك عبر الأسرة الممتدة والتي تمثل المجتمع.

٢. المبادرات الخاصة بالأسرة:

قدمت وزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة في إطار مسؤوليتها تجاه الأسرة، حُزمة من المبادرات الهادفة والمتنوعة؛ والتي تهدف إلى التماسك الأسري، وتحقيق الأمن والتلاحم المجتمعي. ومن أهم هذه المبادرات ما يلي:

١. البرنامج الوَطني للسَعادة وجُودة الحَياة:

وهو برنامج وطني يهدف إلى تحسين الحياة على مستوى دولة الإمارات في القطاعات كافة من خلال تنسيق الجهود وتفعيل أدوار العلاقة التشاركية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص؛ لمواءمة خططها وبرامجها ومبادراتها وسياساتها مع أجندة الاستراتيجية الوطنيّة لجودة الحياة ٢٠٣١م، والتي أطلقتها الدولة.

وتقوم فكرة الاستراتيجية على ثلاثة مستويات تشكّل الإطار الوطني لجودة الحياة، و١٤ محوراً، ١٣ هدفاً استراتيجياً. كما تتضمن ٥ عناصر رئيسة تحت عنوان مجتمع مترابط وهي:

١.١ أسر متماسكة ومستقرة: الترابط الأسري، العلاقات الإيجابية المتينة، القيم الأسرية القوية.

١.٢ مجتمع متلاحم: التلاحم المجتمعي، العلاقات والقيم المجتمعية الإيجابية، الثقافة والهوية الإماراتية.

١.٣ مجتمع متعاون ومعطاء: التطوع، العطاء، المشاركة المجتمعية.

١.٤ بيئات إيجابية للعمل والتعلم: التناغم والترابط الإيجابي في بيئات العمل والتعلم، التمكين والنمو والتطور.

١.٥ مجتمعات رقمية آمنة، هادفة وإيجابية: المجتمعات الرقمية الآمنة، الهوية الرقمية الإيجابية، التفاعل الرقمي الهادف.

وكما نرى أن هذه الإستراتيجية تمثل خلاصة جهود كبيرة من وزارة تنمية المجتمع، وهي تمثل منهاجاً عاماً للجهود كافة في مجال استقرار الأسرة في المجتمع الإماراتي في مختلف المدن والإمارات، إذ أن الوزارة تصدر التوجهات العامة التي تتبنى عليها البرامج الخاصة بكل إمارة والتي تتكامل فيما بينها.

٣. المبادرات التشغيلية الخاصة بالأسرة:

عملت وزارة تنمية المجتمع على إطلاق العديد من المبادرات التي تستهدف أفراد الأسرة في المجتمع الإماراتي، ومن أهم هذه المبادرات:

١. مبادرة صون: أطلقت في العام ٢٠٢٢م، وهو تطبيق ذكي للكشف عن الإساءة المحتملة بحق أي من أفراد الأسرة للحفاظ على استقرار الأسرة، وبدعم تحقيق جودة حياة أفضل على نطاق المجتمع.

٢. تآلف للاستشارات الأسرية: أتى إطلاق هذه المبادرة في العام ٢٠١٩م، تطبيقًا للخطط التشغيلية والتنفيذية للسياسة الوطنيّة للأسرة عن طريق تقديم خدمات استشارية أسرية عبر مجموعة من القنوات الاتصالية فاعلة والتي تضمن الخصوصية؛ للمساهمة في حل المشكلات الأسرية.

٣. نحن أهلكم: أطلقت في العام ٢٠١٩م وهي مبادرة مجتمعية تفاعلية تحث جميع أفراد المجتمع، ومنهم المتطوعين عبر المنصة لتسجيل زيارات دورية للأهل، بما يؤكد توطيد العلاقات بين أفراد المجتمع.

٤. حصنّتك: أطلقت في العام ٢٠٢١م وهي مبادرة لتركيب كاشف الدخان والحرائق في منازل المستفيدين مجاناً ممن تنطبق عليهم شروط الاستحقاق ويتم تنفيذها بالتعاون مع وزارة الداخلية.

٥. مساعي الخير: مبادرة أطلقت في ٢٠١٩م، تستهدف أسر ذوي الدخل المحدود في الضمان الاجتماعي؛ لصيانة منازلهم على وفق ضوابط واشتراطات المبادرة.

٦. باقة بسمة: أطلقت في العام ٢٠١٩م، وهي ثمرة تعاون بين وزارة تنمية المجتمع والاتحاد للطيران وتستهدف كبار المواطنين وتقدم لهم مزايا حصرية وباقة مخصصة.

٧. منصة الحكومة الرقمية للطفل: وهي منصة معلوماتية إلكترونية، أطلقتها وزارة تنمية المجتمع بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات؛ تجسيداً لحقوق الطفل المتمثلة في امتلاك المعرفة التي تعزز نموه الفكري من خلال البرامج الذكية والمواقع الإلكترونية في الشبكة العنكبوتية.

٨. منصة التكامل المجتمعية للضمَان الاجتماعي: أطلقت في العام ٢٠٢١م، والتي تُعنى بجمع بيانات على وفق آليات ذكية توفر بيانات آنية للمستفيدين من الخدمات الاجتماعية في جميع إمارات الدولة، بحيث تم ربط المِنصة إلكترونيًا مع أكثر من ٦٠ جهة حكومية اتحادية ومحلية لتوفير البيانات بشكل دقيق وآني ليستفيد منها الموظفون العاملون في الضمان الاجتماعي في وزارة تنمية المجتمع، وفي الجهات التي تم الربط معها، المواطنون المستفيدون من خدمات الضمان الاجتماعي مما يساهم في تبسيط

رحلة المتعامل عبر توفير الوقت وتقليل الجهد المبذُول للحصول على هذه الخدمات، ورفع مستوى رضا المتعاملين وإسعادهم.

٩. منصة مشاغل: أطلقت في العام ٢٠١٩م وهي منصة إلكترونية مخصصة لتسويق وبيع منتجات أصحاب الهمم (ذوو الإعاقة) بكل حرفية وإتقان وابتكار وتجديد، وذلك لتعزيز مصادر دخلهم وتطوير مواهبهم.

١٠. الأعراس الجماعية: مبادرة مجتمعية معروفة في المجتمع الإماراتي، أطلقتها الوزارة بصفة رسمية في إطار دعوة صاحب السمو رئيس الدولة لتعزيز التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي تتضمنها الأجندة الوطنية ٢٠٢١ م.

١١. كوّن أسرة: تأتي كمبادرة من منطلق سعي وزارة تنميّة المُجتمع إلى تحقيق رؤية الحكومة الإماراتية من خلال الدعم المستمر والشامل للشباب المقبلين على الزواج وتكوين أسرة سعيدة.

١٢. قلادة: يتميز مشروع قلادة بطابعه الإنساني والبيئي، حيث يعمل المشاركون فيه من أصحاب الهمم على تشكيل أحجار ملونة ومن ثم تسويقها.

١٣. توظيف أصحاب الهمم: وهي منصة إلكترونية لتوظيف أصحاب الهمم في القطاعات الحكومية والخاصة، وذلك عبر تسجيلهم في هذه المنصة وكذلك الجهات الراغبة في توظيفهم.

١٤. اقرأ لي: وهو مشروع وطني يعني باستقطاب متطوعين لممارسة القراءة بصوت عالٍ لفئات مختلفة من المجتمع مثل الأطفال في الحضانات وكبار السن والمرضى في المستشفيات.

١٥. متطوعين. إمارات: مبادرة أطلقتها وزارة تنمية المجتمع مع مؤسسة الإمارات لتنميّة الشباب لإعلان المنصّة الوطنيّة للتطوع (متطوعين. امارات) وذلك بهدف النهوض بالعمل التطوعي وتوحيد الجهود لخدمة أفراد الأسرة والمجتمع.

١٦. تطبيق (**see me**) لأصحاب الإعاقة السمعية: وهو تطبيق ذكي يتيح التواصل المرئي للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية، إلى جانب إبراز العروض الحصرية لهم.

١٧. تطبيق تواصل: وذلك لمساعدة الأطفال الذين يواجهون مشكلات في التواصل؛ عن طريق الصور.

١٨. مبادرة (أحلم، خطط، حقق، أمّن مستقبل أسرتك): وهي مبادرة عالمية تم إطلاقها عام ٢٠٠٣م وذلك لإنتاج محتوى متميز ومشجّع ومحفّز للأطفال والكبار.

١٩. مبادرة تيسير: وهي مبادرة تتيح للمستفيدين من الضمان الاجتماعي سهولة تقديم طلباتهم، وإتمام إجراءات الطلبات بصورة مُحدثة سريعة من خلال أفرع الوزارة القريبة منهم في أي إمارة.

٢٠. مبادرة الصنعة: وهو منفذ تسويقي مبتكر لمشاريع الأسر المُنتجة، ومتوفر على الهواتف الذكية والموقع الإلكتروني خاص بالصنعة دعامًا للأسر المشاركة في المبادرة.

٢١. تطبيق نمو: نسخة مطورة من تطبيق (نمّو الذكي) للكشف على حالة نمو الأطفال في المراحل العمرية المُبكرة.

٢٢. بطاقة مسرة: وهي بطاقة خدمات خاصة بكبار المواطنين، تتيح لهم الاستفادة من باقة متنوعة من التسهيلات والخدمات المتوفرة بالدولة.

٢٣. مبادرة أصلْ بأمان: وهي مبادرة تعمل على توفير خدمات ربط ذكية للمستفيدين من مراكز تأهيل ورعاية أصحاب الهمم (المعاقين) التابعة للوزارة.

٢٤. مبادرة السلامة الرقمية للطفل: وهي مبادرة نوعية أطلقتها وزارة الداخلية الإماراتية في مارس ٢٠١٩م؛ وذلك بهدف تشجيع الأطفال وطلاب المدارس على استعمال الإنترنت بطريقة إيجابية، وتوعيتهم بتحديات العالم الرقمي الضخم.

ج. السياسات الوطنية الإماراتية نحو الأسرة:

عملت دولة الإمارات عبر وزاراتها المختصة على إطلاق عدد من السياسات الخاصة بالأسرة وأفرادها ضمن الاستراتيجية العامة التي تعمل عليها للحفاظ على استقرار الأسر وتماسكها. وهذه السياسات هي (الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة تنمية المجتمع، ٢٠٢٢):

١. السياسة الوطنيّة للأُسرة:

أطلقت وزارة تنميّة المُجتمع، السياسة الوطنية للأسرة، كأحد أبرز البرامج النوعية المُوجهة للأسرة؛ لِضمان استقرارها بكامل أفرادها بمختلف فئاتهم. وتتضمن هذه السياسة الرؤية الرسمية للدولة عبر الوزارة المختصة بها، في تكوين أسرة إماراتية مُتماسكة ومسؤولة، تنعم بالاستقرار في ظل الحيّاة المعاصرة. وتعتمد رسالتها على: تمكين الأسرة الإماراتية بما يُحقق التنميّة الاجتماعية المُستدامة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للأسرة إلى: العمل بناء على أسرة متماسكة ومستقرة في ظل الحياة المُعاصرة. وتعتمد رسالة الاستراتيجية على تمكين الأسرة الإماراتية بما يحقق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للأسرة إلى: العمل على بناء وتكوين أسرة مهيئة لتحمل تبعات الحياة الزوجيّة، وإعلاء قيم المُحافظة على استقرار واستدامة الأسرة وتماسكها، وتوفير مناخ صحّي وسليم لمساندة الأُسرة والارتقاء بقدراتها وتحقيق سعادة الأسرة الإماراتية.

اشتملت الاستراتيجية الوطنية للأسرة على احتياجات الأسر الرئيسة وهي: الأمن المالي، والاستقرار، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، ومستوى معيشي لائق، والأمن والسلامة، والإجراءات الحكومية، وحقوق الإنسان والإسكان. وتناولت الاستراتيجية تعريفاً خاصاً بالأسرة وهي: وحدة اجتماعية تتكون من أب وأم وأطفالهما.

نلاحظ أن السياسة الوطنية للأسرة تضمنّت العديد من المواد والفصول التيّ عملت على تَحقيق رؤية متقدمة في العناية والاهتمام الرسمي المتكامل بالأسرة، لضمان الاستقرار الأسري عبر تطوير مقدرات الأسرة، والحفاظ عليها كوحدة متماسكة، ودعمها لتحقيق التلاحم المجتمعي المنشود.

٢. السياسة الوطنيّة لتمكّين أصحاب الهِمم (المعاقين):

أصدرتها وزارة تنمية المجتمع بهدف حصر المعاقين في الأسرة وتقديم الدعم اللازم لهم عبر المراكز المتخصصة بناءً على التوجه الذي وضعته بهدف التحول من النموذج الصحي (معاق) إلى النموذج الاجتماعي، من مريض إلى فرد في المجتمع.

وتقوم رؤية هذه الاستراتيجية على تنظيم مجتمع متضامن ومُتلاحم من دون حواجز؛ يضمن الحياة الكريمة لأصحاب الهِمم، ودمجهم وتمكينهم كأفراد في الأسرة الإماراتية. كما تقوم رسالتها على تمكين أصحاب الهمم وأُسرهم من خلال وضع السياسات وابتكار الخدمات التي تحقق لهم التمتع بجودة حياة ذات مستوى عالٍ.

وتهدف السياسة الوطنية لأصحاب الهمم إلى: تحقيق المشاركة الفاعلة من خلال دعم وتمكين الأفراد والأسر للقيام بأدوارهم؛ لتعزيز الفرص المتكافئة و للوصول إلى الدمج المجتمعي الفعّال. وتشتمل محاور السياسة الوطنية لأصحاب الهمم على: الصحة، إعادة التأهيل، التعليم، التأهيل المهني والتشغيل، الحماية الاجتماعية والتمكين الأسري، والحياة العامة والثقافة والرياضة.

نلاحظ أن السياسة الوطنية لأصحاب الهمم (المعاقين) قد حققت دفعةً قوية للأفراد من هذه الفئة، وكذلك الأسر التي تضم أحد المعاقين منهم، مما يعتبر إسهاماً مقدراً من الدولة لتحقيق استقرار الأسرة ودعمها كون المعاق يحتاج إلى رعاية صحية خاصة وأساليب تعليم خاصة تستدعي توفيرها الأسر كافة .

٣. السياسة الوطنية لكبار المواطنين:

أطلقت وزارة تنمية المجتمع ضمن سعيها لتمكين الأسرة الإماراتية وضمان تماسكها واستقرار، السياسة الوطنية لكبار المواطنين، وبقصد بذلك كبار السن من عمر ٦٠ عاماً فأكثر. وتضمنت هذه السياسة ٦ محاور رئيسة لتحقيق رؤيتها المتمثلة في فردٍ يتمتع بجودة

الحياة، ومشارك بفعالية في مجتمعٍ آمن و متلاحم، ورسالتها التي تقول: الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية لرفاهية وسعادة الفرد ما بعد سن الستين.

واشتملت السياسة على المحاور الآتية : التواصل المُجتمعي والحياة النشطة، واستثمار الطاقات والمشاركة المدنية، الرعاية الصحيّة، والاستقرار المالي، والبنية التحتية والنقل والأمن والسلامة، وجودة الحياة المُستقبلية. وتم تحديد عدد من الأهداف لكل محور. وهدفت السياسة الوطنية لكبار السن بشكل عام إلى التركيّز على الإجراءات الوقائية التي تضمن سلامة وحقوق الكبار في المجتمع، وتشجيع العمل المشترك لتوفير خدمات تنافسية في المجالات المختلفة، وتشكيل قنوات مبتكرة لنقل المعرفة ومشاركة الخبرات عبر الأجيال، إلى جانب تعزيز البيئة الداعمة للحياة النشطة لكبار المواطنين في المجتمع.

نلاحظ أن هذه الخطوة في إصدار هذه السياسة الخاصة بكبار السن تعمل على الاستفادة منهم وتوفير الاستقرار لهم ولأسرهم. وهي خطوة متميزة تضاف إلى منظومة السياسات التي تستهدف التماسك الأسري وتوفير الحياة الكريمة لكافة فئات الأُسرة، تحقيقًا للتلاحم المُجتمعي.

٤. سياسة حِماية أصحاب الهِمم (المعاقين) من الإساءة:

أصدرت وزارة تنمية المجتمع سياسة حِماية أصحاب الهِمم (المعاقين) من الإساءة، فضلاً عن السياسة السابقة الخاصة برعايتهم. وتضمنت هذه السياسة تعريف مفهوم الإساءة والواقع التشريعي وخارطة الجهات المقدمة للخدمات، وتجارب الدول ومخرجات السياسة. كما تضمنت عمل مقارنة بين دولة الإمارات وأمريكا وأستراليا، وجمهورية أيرلندا، وذلك فيّ مجال حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الإساءة، إذ تبوأت الإمارات مكانة متميزة. كذلك تضمنت السياسة ثلاثة محاور أساسية هي: الوقاية من الإساءة، والكشف المبكر عن الإساءة، والتدخل والتأهيل.

واستندت سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة على رؤيتها المتمثلة في مجتمع آمن يضمن لأصحاب الهمم الحماية من أشكال الإساءة. كما تعمل على وفق رسالتها على توفير العيش الآمن لأصحاب الهمم من خلال تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم وتقديم خدمات الوقاية والكشف المبكر والمناصرة الذاتية. وهدفت السياسة إلى تحقيق مجتمع آمن وداعم لأصحاب الهمم، وتوفير العيش الآمن لأصحاب الهمم في ظل أسرة مستقرة، وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم وحمايتهم في مختلف المؤسسات والمرافق والبيئات الاجتماعية.

ومن ثم تُصبح هذه السياسة إضافة قوية إلى منظومة السياسة العامة حول حقوق أصحاب الهمم (المعاقين) لضمان عدم الإساءة إليهم. كما حرصت الدولة على عقد مقارنات دولية لتسهم فيّ تَطوير وتحسين عمل جهات القطاع الاجتماعي تجاه حفظ حقوق المعاقين

كأفراد في المجتمع، مما يسهم في دعم أسر المعاقين وتقوية الروابط مع بقية أفراد المجتمع من خلال تمكين المعاق الذي يعيش حياة آمنة ويعرف حقوقه.

٥. سياسة حماية الأسرة:

في نوفمبر ٢٠١٩ م نشرت وزارة تنمية المجتمع، كتيب "سياسة حماية الأسرة" والتي استندت فيه على رؤية الوزارة حول سياسة حماية الأسرة، وهي: حياة أسرية مستقرة وآمنة تكفل لأفرادها الحقوق كافة بما يضمن ترابطها ومُشاركتها الفاعلة في الحيَاة الاجتماعيّة. وجاءت رسالة الكتيب التي تعمل على وفقها على النحو الآتي: السعي لتحقيق مَنظومة اجتماعيّة تُحقق الحِماية لأفراد الأُسرة، وتحافظ على كيانها وحُقوقها الكافة بما يُعزز دور الأسرة ومُشاركتها الفاعلة في التنمية الاجتماعية؛ ليعكس تكاملية الشراكة الإيجابية بين الأسرة والمجتمع.

وحددت سياسة حماية الأسرة عدداً من الأهداف أهمها: التركيّز على الأُطر التنظيمية والتشريعية التي تَحكم العلاقات بين أفراد الأسرة، وتنمية الوعي المجتمعي العام بأساليب التعامل الصحيحة والعادلة بين أفراد الأسرة بما يعزز ثقافة التسامح. وتعكس هذه السياسة الحرص الكبير من دولة الإمارات على تماسك الأسرة الإماراتية وتلاحمها، والعمل على دعمها وحمايتها وفقاً للسياسات المعتمدة، والتي تسهم فيّ تحقيق التَماسك الأُسري، والتلاحم المُجتمعي.

رابعًا: واقع التلاحم المجتمعي فيّ دَولة الإمَارات العربيّة المُتحدة

تُولّي دَولة الإمَارات العربيّة المُتحدة عبر وزاراتها المختصة وأجهزتها التنفيذية وهيئاتها اهتماماً كبيراً بمؤشر التلاحم المجتمعي، وتعمل على قياسه بصورة دورية وذلك عبر الفرق التنفيذية المُتخصصة. فأصبحت دَولة الإمَارات العربيّة المُتحدة باهتمام وجهود القيادة الرشيدة، أنموذجاً عالمياً يحتذى به في التلاحم المجتمعي والتسامح والتعايش، يترجمه شعور الأفراد بالأمن والأمان، وهو ما يمثل جوهر الهوية الإماراتية الأصيلة لأنه مجتمع متمسك بهويته وقيمه وثوابته وتسامحه وتعدديته الثقافية وهويته الراسخة، ورؤيته للتنمية المستدامة، واستشراف المستقبل، إذ تقف الإمارات في مقدمة الدول التي تضع الإنسان في مقدمة أجنداتها الوطنية والاجتماعية المستقبلية، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن الإنسان أساس كل بناء حضاري. ويتمثل التلاحم المجتمعي في دولة الإمارات في التضامن والتكافل والتراحم والتساند بين الأفراد استجابة لرؤية المجتمع، ما يضمن استقرار النظام الاجتماعي الذي يقوم على التوافق والالتزام القيمي والأخلاقي بين أفراده، وارتباطهم برباط روحي يوحد منطلقاتهم وأهدافهم.

وحققّت دَولـة الإمـارات تقدمًا كبيرًا فـيّ جميـع مجـالات التنميّة الاجتماعيـة، كَمـا حققت مَسيرتها الإتحادية مُعدلات عالية وقياسية في شتى مجالات التنمية الشاملة؛ مما جعلها في مراكز الصدارة في تقارير الجهات والمنظمات الإقليمية والعالمية المتخصصة بمتابعة وقياس ودراسة وتحليل مؤشرات التنمية الشاملة عالميًا، وتم تصنيف الإمارات في قوائم أفضل دول العالم في تحقيق السعادة والرضا لمواطنيها والمقيمين فيها وذلك حسب مؤشرات تقارير التنافسية العالمية. ومن جانب آخر؛ حققت الإمارات زيادة معدلات النمو في مجالات عديدة منها السياحة، والاستثمار والتجارة والاقتصاد، والمعلومات والتكنولوجيا والاتصالات، والبنية التحتيـة، والتنميـة البشـرية والاجتماعيـة، والمسـاعدات الخارجيـة، وتمكـين المـرأة سياسـيًا واقتصاديًا والمساواة بين الجنسين.

وتعد تنمية المجتمع محوراً رئيسياً في منظومة العمل الحكومي بدولة الإمارات، إذ تمثل الأولويـة فـي المبـادرات والبـرامج والخطـط الاسـتراتيجية كافـة، انطلاقـاً مـن أن المجتمـع هـو المستهدف من المشاريع التنموية، وهو القاعدة الأساسية بمكوناته التي تشمل الأفراد والأسر، باختلاف شرائحهم العمرية.

وتجسد دولـة الإمـارات أنموذجـاً حقيقيـاً فـيّ مفهـوم التنمّيـة المُجتمعيـة، بـدليل تصـدرها أفضـل المؤشـرات الدوليـة، لجـودة الحيـاة، ومشـاركتها الفاعلـة فـي العديـد مـن الملتقيـات والمُؤتمرات الدولية التي تعنى بالمجتمع، فضلا عن تكاملية الأدوار بين الجهات المحلية والاتحادية لتحقيق المستهدفات المطلوبة من مختلف القرارات والتشريعات التي ترتبط ارتباطًا مباشراً بالمجتمع وفئاته المختلفة، بما رفع نسبة التلاحم المجتمعي إلى ٩٦ في المئة.

وقامت الدولة خلال السنوات الماضية، بالعديد من الجهود لترسيخ هذا التلاحم، وهو الأمر الذي ظهرت نتائجه عبر الدور البارز للمجتمع ومؤسساته المختلفة خلال مواجهة أزمة فيـروس كورونـا المسـتجد، عبـر التحـاق العديـد مـن المتطـوعين ومشـاركتهم مـن مختلـف الجنسيات، فضلا عن المشاركة المُجتمعية الفاعلة ضمن برنامج (معًا نحن بخير) والعطاء الإنساني الذي بذلته الشرائح المجتمعية من دعم مادي ومعنوي، إيماناً منهم بأهمية التكاتف والترابط المجتمعي، خاصة خلال أوقات الأزمات، وهو ما يعد خير دليل على الاستثمار الناجح للدولة في تكثيف الوعي بضرورة الترابط والمشاركة المجتمعية. (الكتبي، ٢٠٢٢)

ومما لا شك فيه أن هناك ترابطاً بين قياس مؤشر التلاحم المجتمعي ودوره في تمكين العلاقات الأسرية بكل مستوياتها، إذ إن لـه أبعاده المستقبلية بتأصيل القيم والمبادئ في نفوس الأفراد بما يخص الهوية الوطنية الإماراتية، والتشاركية بين أفراد المجتمع عبر مبادرات ترسخ التلاحم والتماسك الأسري والمجتمعي لتشكيل مستقبلاً آمناً وخالياً من العقبات. كما أن تلك القيم التي تأصل روح التلاحم بأنواعه هي أساس تعاملات الأفراد في

المجتمع الإماراتي، إذ إنها متأصلة فيه ومتجذرة في الإرث الإماراتي كمعيار تحمي به مكتسبات الوطن الحضارية باستدامة تضع الإماراتيين في معيار عالمي مميز.

وما نراه تحدياً أمام تلك القيم وتماسكها في تلاحم الأسرة هو الانفتاح العالمي والتعدد الثقافي الذي يضع الجميع أمام مسؤولية حماية منظومة القيم التي تعزز التلاحم وترشد هذا الانفتاح على الصعيد المعرفي والثقافي وتحصنه بالقيم الثابتة التي تضع التلاحم ضمن أولويات الأفراد في تحصين العلاقة بين الماضي والحاضر رغم اختلافهما في المعايير. (الفلاسي، ٢٠٢٢)

وشهدت السنوات الماضية، تطوراً لافتاً في منظومة الخدمات المقدمة لعدد من الفئات المجتمعية، وبالأخص كبار المواطنين وأصحاب الهمم والأطفال، وغيرهم من الفئات، اذ تم إطلاق العديد من البرامج والقوانين التي تهدف إلى تعزيز مستوى الخدمات المقدمة إليهم، كما ارتفعت أعداد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها وزارة تنمية المجتمع، بالتعاون مع الجهات المحلية، وهو ما أدى إلى تحقيق الإدماج المجتمعي المطلوب بين مختلف الشرائح. من جهتها، تبرهن البرامج الإسكانية والتوجيهات الكريمة بسداد القروض، وتوفير المساكن والأراضي ومنح الزواج، على أهمية الاستقرار المجتمعي، حيث تتوالى القرارات سنوياً، التي تختص بضرورة الحفاظ على الاستقرار والأمن المجتمعي للأسرة، عبر تدشين المدن الجديدة وافتتاح المشاريع السكنية الضخمة وتوفير خدمات البنية التحتية باستمرار، انطلاقاً من أهمية الرخاء المجتمعي في تسخير الجهود وبذل الطاقات والهمم، نحو إنتاجية مجتمعية ترفد الوطن في مختلف القطاعات التنموية.

ويلاحظ في سلسلة المبادرات التي أطلقتها الدولة ضمن محور تنمية المجتمع، شموليتها لمختلف الفئات، على الرغم من تنوع احتياجاتهم وتطلعاتهم ومتطلباتهم، فضلا عن كونها مبادرات تستهدف إجمالاً تحقيق الهدف الأشمل، وهو رفع مؤشرات جودة الحياة، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، وإسعاد المواطن والمقيم.

كما تطمح الأجندة الوطنية لدولة الإمارات إلى الحفاظ على مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه، من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع، وتحافظ على ثقافة الإمارات وتراثها وتقاليدها، وتعزز من تلاحمها المجتمعي والأسري. كما تطمح الأجندة الوطنية لأن تكون دولة الإمارات من أفضل الدول في العالم في مؤشر التنمية البشرية وأن تكون من أكثر الدول سعادة، ليتمكن كل مواطن من التعبير عن فخره بهذا الانتماء بمختلف الوسائل، ويمثل وطنه في المحافل الدولية والمنافسات العالمية، بما يضاعف من الإنجازات والميداليات للدولة في البطولات الأولمبية والعالمية. (الكتبي، ٢٠٢٢)

التلاحم المجتمعي والتماسك الأسري يمثلان أساس الهوية الوطنية الإماراتية الأصيلة، كون المجتمع محافظاً ومتمسكاً بمنظومة القيم و بهويته وتسامحه وتعدديته الثقافية، ما وضع الإمارات في مصاف الدول التي تضع الإنسان في مقدمة أجنداتها الوطنية والاجتماعية المستقبلية، إيماناً منها بأن الإنسان هو أساس كل بناء حضاري. لذا من المهم أن ننهض ببناء المجتمع عبر تكامل الرؤى والأهداف المشتركة بين جميع مؤسسات المجتمع، سواء على الصعيد التربوي والثقافي والتعليمي والاقتصادي والإعلامي وغيرها من المؤسسات الخاصة والعامة لتحقيق أهداف التنمية المجتمعية التي هي غاية البناء والتقدم والاستدامة. من هنا نرى أهمية التلاحم المجتمعي في البناء الوطني الذي يضع الأسرة أساساً في تنميته وتعزيز القيم الإماراتية المتأصلة في التراث الإماراتي ونهج الأجداد الذين رسموا لنا نهجًا إماراتياً مميزاً له بصمته الخاصة. (الفلاسي، ٢٠٢٢)

على صعيد «مؤشر السعادة العالمي»- وهو مؤشر سنوي تصدره شبكة حلول التنمية المستدامة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ويعتمد على استطلاع رأي يجريه معهد غالوب في ١٥٧ دولة، ويستند إلى تقييم الفرد لمستوى المعيشة والرضا عن الحياة يشمل المواطنين والمقيمين العرب والأجانب في كل إمارات الدولة، احتلت دولة الإمارات المرتبة الـ٢٨ العام الجاري متصدرة الدول العربية كافة، إذ أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر السعادة لدى المواطنين خلال العام الجاري مقارنة بعام ٢٠١٥ من ٦.٩ نقاط إلى ٧.٠٦ نقاط من إجمالي ١٠ نقاط، وهي النتيجة المقابلة للمرتبة ١٥ عالمياً. وعند استبانة آراء المواطنين حول تقييمهم للحياة بعد خمس سنوات، بلغ متوسط نتائج إجاباتهم ٨.٣ نقاط من ١٠ نقاط، لتكون بذلك من أعلى النتائج عالمياً، ما يدل على أن الإماراتيين متفائلون بالمستقبل، كما أظهر المؤشر أن أسعد المواطنين هم الأكبر سناً الذين تتجاوز أعمارهم ٥٥ عاماً. أما مؤشر التلاحم المجتمعي الخاص بدولة الإمارات، الذي يقاس كل سنتين من خلال استطلاع رأي يشمل مواطني الدولة ككل من عمر ١٧ عاماً فما فوق، ويقيّس مدى التزام أبناء المجتمع بالقيم والمبادئ المرتبطة بالهوية الوطنية وبالتكافل الاجتماعي، والشراكة المجتمعية بين جميع مكونات المجتمع في الدولة مُعتمدًا على أسس رئيسة؛ وهي التماسك الأسري، والتعليم، والثقافة، والمساواة والعدالة، والأمن والمشاركة الاجتماعي، والانتماء الوطني، فحققت الدولة نسبة ٩٣.١١% خلال عام ٢٠١٥. وكشفت النتائج أن الدولة حققت أعلى النتائج بنسبة ٩٩.٣٤% في محور الأمن وتحقيق الاستقرار وحماية حياة وممتلكات المواطنين والمقيمين، يليه محور العدالة بنسبة ٩٦.٧٤%، الذي يعكس مدى عدالة القضاء والتشريعات، وتقديم الخدمات والرعاية، وتلبية احتياجات المواطنين، وتوفر سبل العيش الكريم للمقيمين وحمايتهم. كما حققت الدولة نتائج متميزة في محور المشاركة الاجتماعية بنسبة ٩٦.١٨%،

الذي يعكس مدى مشاركة أبناء المجتمع الإماراتي في الأهداف والمصالح واتحادهم في مسؤولياتهم تجاه وطنهم ومحافظتهم على مبادئهم وقيمهم ومشاركتهم في ميادين العمل التطوعي، يليّه محور المُساواة بنسبة ٩٤.٥٤% الذي يرصد إمكانات الحصول على فرص حياتية عدة، منها التعليم، والصحة، والعمل، والمسكن، وتمكين المرأة، ودمج المعاقين، إضافة إلى تحقيق نتيجة ٩٤.٣٣% في محور الانتماء الوطني الذي يقيس مدى تمسك أبناء الإمارات بالقيم الإسلامية واللغة العربية، والحفاظ على الهوية وإبراز الانتماء والاعتزاز بالتراث واحترام القوانين.

وفي مؤشر التلاحم الأسري- وهو مؤشر خاص بدولة الإمارات يقاس كل سنتين من خلال استطلاع رأي يشمل الأسر المواطنة على مستوى الدولة، لقياس مستوى التلاحم والمشاركة والدعم بين أفراد الأسرة النواة، والعائلة (الأقرباء من الدرجة الأولى)، ضمن أجواء يسودها التفاهم والاحترام والمساواة- فقد حققت الدولة نسبة ٨٠.٠٧% العام الماضي. وتشتمل محاور المؤشر، على العلاقة بين الزوج والزوجة، وعلاقة الآباء بالأبناء، والعلاقة بين الأبناء والوالدين، والعلاقة بين الأبناء، وعلاقة الآباء بالأسرة الكبيرة، بجانب علاقة الأبناء بالأسرة الكبيرة، وقد حققت الدولة أعلى النتائج في محور علاقة الآباء بالأسرة الكبيرة بنسبة ٨٨.٧٥%، يليه محور علاقة الأبناء بالأسرة الكبيرة بنسبة ٨٣.١٨%، ما يدل على التواصل المستدام بين الآباء والأطفال بالأجداد لضمان تناقل العادات والتقاليد عبر الأجيال بهدف ترسيخ الهوية الوطنية. (صحيفة الإمارات، ٢٠١٦).

وخَلصت الجلسات الحوارية، للملتقى الأسري الذي نظمته إدارة التنمية الأسرية التابعة إلى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة ٢٠٢١/٠٨/١٧، كأحد الملتقيات الهامة التي تناقش قضايا الأسرة والتلاحم المجتمعي، إلى عدد من التوصيات والمقترحات، مِن أبرزها ضرورة العمل على ترسيخ دُور الخدمات الاجتماعية في عملية التلاحم المجتمعي، وتعزيز قيم التطوع والمسؤولية المجتمعية لبناء مجتمع متماسك، إلى جانب تفعيل دور الحوار والعصف الذهني في مد جسور التعاون والتواصل، لمناقشة أهم القضايا الاجتماعية المُعاصرة، كما سلّطت الجلسات الضوء على أهمية دور وسائل الإعلام في ترسيخ التماسك والتلاحم الأسري، وضرورة العمل على تعزيز دور الشباب في بناء الأسر المستقرة لمجتمع متماسك. (الموقع الإلكتروني الإخباري بالشارقة، ٢٠٢١)

ويشير أحدث قياس لمؤشر التلاحم المجتمعي باعتبار هدفه مُجتمع مُتلاحم محافظ على هَويّته، أنجزته وزارة تنمية المجتمع، ونشره موقع (رؤية الإمارات ٢٠٢١) والذي يشير إلى أنه مؤشر وطني خاص بالدولة حيث وصل إلى نسبة ٩٦%. ويعرّف المؤشر على أنه: مؤشر مُركب يَقيس مَدى تمتع أفراد المجتمع بالقيم والمبادئ المُرتبطة بالهُوية الوطنيّة،

والتكَافل الاجتماعي، والشَراكة المُجتمعية بين مُكونات المُجتمع في الدولة. وتم اعتماد المحاور الرئيسية لقياس هذا المؤشر بما يلي: التَماسك الأسري، التعليم والثقافة، الأمن، العدالة، المساوة، المشاركة، والانتماء الوطني. (الأجندة الوطنية، ٢٠٢١، ٢٠٢٢).

نلخص الى أنه من خلال ما تم عرضه من مؤشرات وتقارير متنوعة تناولت نسبة الإنجاز وما تم من تقدم على مستوى المؤشرات الخاصة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل بصورة منهجية وعلمية على تحقيق أهدافها فيما يخص الأسرة، ومن ثمّ التلاحم المجتمعي، اذ هناك القوانين والسياسات العامة، والأجندة الوطنية، والمناقشات العلمية عبر المؤتمرات الدورية، الى جانب مؤشرات القياس المختلفة التي تعتمدها لقياس مدى التقدم في المجالات المختلفة الخاصة بالأسرة، وهذه المتابعة تشير الى حرص الدولة، عبر مؤسساتها الرسمية لتحقيق أهداف التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي.

خامسًا: نتائج الدراسة:

- نتائج الإجابة على السؤال الأول: ما هي القوانين والسياسات المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي أصدرتها حكومة الإمارات العربية المتحدة؟

أظهرت نتائج الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمت اهتماماً خاصاً بالأسرة بفئاتها الكافة المختلفة: من الأب والأم، والأطفال، والأشخاص دون الإعاقة، وكبار السن، ومجهولي النسب، عبر الاهتمام بالجوانب القانونية والتشريعية المقننة للقوانين التي تحفظ تماسك الأسرة وتلاحم المجتمع. وقد أصدرت الدولة – ممثلة في صاحب السمو رئيس الدولة – كأعلى جهة سيادية – عدداً من القوانين هي: قانون في شأن الضمان الاجتماعي، قانون في شأن حقوق المعاقين (أصحاب الهمم)، قانون اتحادي في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام، قانون اتحادي في شأن رعاية الأطفال مجهولي النسب، قانون اتحادي في شأن حقوق الطفل (قانون وديمة)، قانون اتحادي في شأن حقوق كبار السن (كبار المواطنين)، ومرسوم اتحادي في شأن الحماية من العنف الأسري.

يشير اصدار هذه القوانين في شأن الأسرة وأفرادها بمختلف أعمارهم وصحتهم الجسدية والنفسية إلى الاهتمام الكبير من الدولة بالأسرة وجعلها المحور الأول للدعم الرسمي، وتخصيص الإدارات القانونية والتنفيذية لمتابعة إنجاح هذا الدعم على كافة المستويات التشريعية القانونية والمجتمعية. وتفسّر هذه النتيجة ما تذهب إليه اهتمام حكومة الإمارات العربية المتحدة عبر حزمة تشريعاتها القانونية بهدف الحفاظ على التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، والتي تربط ما بين التنمية المجتمعية والعلاقات الاجتماعية ودور الفرد في مجتمعه الصغير من الأسرة إلى المجتمع الكبير، وهذه التنمية المجتمعية التي تتحقق من

خلال التنظيم القانوني لكل ما يتعلق بالأسرة، والمعايير الأخلاقية، وتكوين البناء الاجتماعي بدءاً من الأسرة، حيث تعمل هذه القوانين والتشريعات على حمايتها وحفظها وتماسكها، وترتيب العلاقات في المجتمع.

أظهرت نتائج الدراسة أن: حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أصدرت قانوناً خاصاً في شأن حقوق المعاقين، وهو ما يمثل تطوراً نوعياً في استراتيجية الاهتمام بالأسرة والمجتمع، ودعماً لاستقرار المجتمع.

يمثل إصدار قانون خاص بفئة حقوق المعاقين، خطوة رائدة تسهم في تشجيع كافة أفراد المجتمع للاعتناء والانتباه والاهتمام بهذه الفئة. وهو ما يتوافق مع أهداف حكومة الإمارات العربية المتحدة في أهمية بناء المجتمع في إطار من القيم والمعايير الأخلاقية التي تجعل الفرد عضواً فاعلاً في المجتمع، يهتم بالأطر الاجتماعية الأخلاقية كأساس لعلاقاته مع الأفراد الآخرين.

حقوق ذوي الإعاقة تشمل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، والمقيمين على أرضها، مما يشكل دعماً للتلاحم المجتمعي الذي تسعى له الدولة، وما خرجت به نتائج الدراسة والتي تذهب إلى وتؤكد أهمية تغيير السلوك للفرد الواحد في الأسرة والمجتمع عبر السياسات الخاصة بالأسرة والتي تؤدي إلى تماسكها.

أظهرت نتائج الدراسة أن تنوع وتفاصيل القوانين، مثلا، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، يعزز من دور هذه المؤسسات في المجتمع كونها تضم أطيافاً من المتعلمين في التخصصات المختلفة مثل المحامين، الصحافيين، الاجتماعيين، وهم من الفئات الرئيسة في رفع معدلات الوعي وسط أفراد المجتمع للقيام بدورهم في تحقيق التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي وبناءه بالتعاون وترتيب الموارد بين الأشخاص في المجتمع الواحد.

أظهرت نتائج الدراسة أن إصدار قوانين خاصة ببعض الفئات غير المعترف بها اجتماعياً، يبرز النظرة الإنسانية لحكومة الإمارات، ويقدم دليلاً على تطور القوانين الخاصة بالأسرة والمجتمع في دولة الإمارات.

أظهرت نتائج الدراسة أن دولة الإمارات تعمل على تطوير القوانين الخاصة بالأسرة، لضمان أكبر قدر من الضمان الاجتماعي والتماسك الأسري مثل إصدار قانون حقوق الطفل (وديمة)، والذي جاء تطويراً لقوانين سابقة، مما يشكل ركيزة إيجابية لدعم المجتمع والحفاظ على سلامة أفراده عبر النظر إلى القيم الأخلاقية التي يجب أن يبنى عليها المجتمع.

أظهرت نتائج الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة عملت على الاهتمام بكبار السن، وأصدرت قانوناً بحقوقهم، مما يعتبر تميزاً رائداً في قوانين واستراتيجية المحافظة على

الأسرة وصون حقوق أفرادها، واحتراماً لجهود كبار السن مما يحقّق تواصل الأجيال والتماسك الأسري لينتقل من المحيط الصغير إلى المحيط الأكبر وهو المجتمع بكامله.

أصدرت دولة الإمارات قانوناً خاصاً للحماية من العنف الأسري، وذلك للحفاظ على سلامة أفراد الأسرة كافة من العنف، مما يسهم في المحافظة على الأفراد كافة ، وتحقيق التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، ودعم نظرة وسلوك أفراد الأسرة نحو السلام والتسامح والأمن والأمان.

- نتائج الدراسة على الإجابة عن السؤال الثاني: هل ساهمت قوانين وسياسات التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي التي تطبقها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق أهدافها؟

عبر تحليل القوانين والسياسات العامة أظهرت الدراسة أن دولة الإمارات عملت على تغطية العديد من المجالات الخاصة بالأسرة وتماسكها والحفاظ عليها، عبر إصدار التشريعات الخاصة بالأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والمطلقات ومجهولي النسب وغيرهم، مما جعل الاهتمام ينسحب على أفراد الأسرة كافة ، ووفقاً لظروفهم وفئاتهم المتنوعة، وهو ما يسهم في تحقيق الاستقرار الأسري، ومن ثم التلاحم المجتمعي، وهما أساس بناء المجتمع. كما نلاحظ من خلال استعراض نتائج القياس والمؤشرات التي أجريت، أن نسبة الإنجاز في مؤشري التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي وصلت إلى درجة مرتفعة، تعكس حجم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه القوانين، الى جانب أن التعامل العلمي المدروس يسهم في إنجاز الأهداف.

- نتائج الإجابة على السؤال الثالث: ماهي أهم إيجابيات تفعيل وتطبيق سياسات وقوانين التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي على الأسرة والمجتمع؟

عبر استعراضنا في رصد وتحليل مضمون القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالتماسك الأسري والتلاحم المجتمعي في حكومة دولة الإمارات؛ نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة عملت على وضع عدد كبير من القوانين المعدلة لها، والسياسات الوطنية التي تعمل على تعزيز التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي. ويلاحظ أن هذه القوانين تم إصدارها من أعلى المستويات من الدولة (رئيس الدولة) في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ مما يعني الاهتمام الكبير بالجانب المجتمعي على أعلى المستويات وهو ما يعكس الاهتمام من قِبل كافة المؤسسات والمسئولين، وبالتالي ضمان تطبيقه. كما يلاحظ أن القوانين حاولت معالجة قضايا وتحديات الأسرة على مستوى الأفراد والفئات، بمعنى صدور قوانين خاصة بحقوق وواجبات المعاقين، والمطلقات والمهجورات من الزوجات، وكذلك كبار السن وغيرها

من مما يعني أنه تمت دراسة مشكلات الاستقرار الأسري ووضع الحلول الشاملة لكل من الفرد والأسرة والفئات الاجتماعية المختلفة.

وعلى مستوى التلاحم المجتمعي نجد أن حكومة الإمارات العربية المتحدة حاولت وضع سياسات عامة باعتبار أن معالجة موضوعات التلاحم الوطني تنبع من تحقيق أهداف المجتمع في التماسك الأسري، إلى جانب الاهتمام بالعديد من المبادرات المجتمعية التي تعمل في الوقت نفسه على تدعيم التلاحم المجتمعي بمختلف الوسائل والسبل.

الخلاصة والتوصيات:

خلُصت الدِراسة إلى أن دَولة الإمَارات العربيّة المُتحدة عملت على وضع عدد كبير من القوانين المعدلة لها، والسياسات الوطنيّة التي تَعمل على تعزيز التَماسك الأُسري والتلاحم المجتمعي. ويلاحظ أن هذه القوانين تم إصدارها من أعلى المستويات من الدولة (رئيس الدولة) في الجريدة الرسمية لدّولة الإمَارات العربيّة المُتحدة مِما يعني الاهتمام الكبير بالجانب المجتمعي على أعلى المستويات وكافة المُؤسسات والمسؤولين، وبالتالي ضمان تطبيقه.

كما يلاحظ أن القوانين حاولت معالجة قضايا وتحديات الأسرة على مستوى الأفراد والفئات، بمعنى صدور قوانين خاصة بحقوق وواجبات المعاقين، والمطلقات والمهجورات من الزوجات، وكذلك كبار السن وغيرها من مما يعني أنه تمت دراسة مشكلات الاستقرار الأسري ووضع الحلول الشاملة لكل من الفرد والأسرة والفئات الاجتماعية المختلفة.

وعلى مستوى التلاحم المجتمعي نجد أن حكومة الإمارات العربية المتحدة حاولت وضع سياسات عامة باعتبار أن معالجة موضوعات التلاحم المجتمعي تنبع من تحقيق أهداف المَجتمع فيّ التَماسك الأُسري، إلى جانب الاهتمام بالكثير مِن المُبادرات والبرامج المُجتمعية التي تعمل فيّ الوقت نفسه على تدعيم التلاحم المجتمعي بمختلف الوسائل والسبل.

توصي الدراسة بعمل مزيد من البرامج التي تدعم التماسك الأسري، ويمكن إضافة جزء بهذا المضمون ضمن المناهج الدراسية للطلبة في مادة الاجتماعيات، مما يسهم في تربية وتنشئة الأجيال الجديدة على ذلك. كما توصي الدراسة بعمل أجهزة متابعة وقياس مستمرة لبحث التحديات التي تقف حجر عثرة أمام تطبيق سياسات التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، إلى جانب زيادة عدد الدراسات والبحوث العلمية التي تكشف مزيد من التحليلات فيّ جوانب التماسك الأسري، والتلاحم المجتمعي، ومتابعة القوانين والسياسات الخاصة بهم.

المراجع والمصادر:

١. الملح، نجوى ختام محمد. (٢٠٢٢). استخدام الألعاب الإلكترونية وعلاقتها بالتماسك الأسري والنضج الانفعالي لدى المراهقين، رسالة ماجستير، الجامعة العربية- غزة.

٢. الطعاني، أيه عبدالكريم. (٢٠٢١). أثر العلاج الأسري البنائي في التماسك الأسري والتنظيم الانفعالي لدى مراجعي مكاتب الإصلاح الأسري، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

٣. السنوسي، محمد. (٢٠٢١). الأسرة تحديات التماسك والتواد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوعي الإسلامي، س٥٩، ع ٦٨٠، ص ص 31.28-

٤. القاطرجي، نها. (٢٠٢١). الإعلام وأثره على تماسك الأسرة: وسائل التواصل نموذجاً، المركز العربي للدراسات الإنسانية- مجلة البيان بالسعودية، ص ص 112.87-

٥. العنزي، مرزوق العبدالهادي. (٢٠٢١). التماسك الأسري كما يدركه المراهقين وعلاقته بالتنمر، جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، مج ١٨، ع ١٠٦. ص ص٤٩٥-٥٢١.

٦. الرفاعي، إيمان عبيد. (٢٠٢٠). مواقف الحياة الضاغطة وعلاقتها بالتماسك الأسري، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١١، بيروت، لبنان. ص ص١٨٩-٢٢١

٧. العنبكي، مالك. (٢٠١٩). السعادة الزوجية والتماسك الأسري: دراسة نفسية تحليلية على مجموعة من السيدات المتزوجات، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج ١، ع٣، ص ص٣٦٨-٣٨٣.

٨. حنا، حنان حنا عزيز. (٢٠١٩). الذكاء الوجداني للزوجة وعلاقته بالتماسك الأسري. جامعة الإسكندرية، كلية التربية النوعية، مجلة بحوث في العلوم والفنون النوعية، ع ١١، ص ص ٤٥١-519.

٩. كريمة، سمير المختار السيد. (٢٠١٩). خروج المرأة للعمل وانعكاسه على التماسك الأسري: دراسة ميدانية على عينة من معلمات المدارس الثانوية، دار الزاوية للكتاب، المجلة الليبية للدراسات ع ١٧، ص ص 274.243-

١٠. خلايلي، أحمد حسين محمود. (٢٠١٩). التماسك الأسري وعلاقته بالأمن النفسي لدى المراهقين في منطقة سخنين، رسالة ماجستير، جامعة عجمان العربية.

١١. محمد، سحر صلاح الدين. (٢٠١٩). التماسك الأسري وعلاقته بأشكال التنمر لدى طلاب المرحلة الثانوية. جامعة حلوان، كلية التربية، مج٢٥، ع١٠. ص ص٨١-١٢١.

١٢. الحمداوي، رشيد. (٢٠١٨). أسس التماسك الأسري من المنظور الإسلامي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوعي الإسلامي، س٥٥، ع ٦٣٥، ص ص٦٨-٧٢.

١٣. الكبيسي، فاطمة علي. (٢٠١٧). التماسك الأسري في المجتمع القطري: دراسة إمبريقية على الأسرة القطرية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، مصر، ص ص 530.488-

١٤. صالحي، عبدالكريم. (٢٠١٧). التماسك الأسري: الأسس والآثار، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع١٤، جامعة العربي التبسي تبسة، ص ص 27.11-

١٥. غالم، نجوى (٢٠١٧). تحديات الأسرة العربية في ظل العولمة، سلسلة "دفاتر أسرية"، العدد الأول، منشورات مجلة "دفاتر قانونية"، ليبيا.

١٦. قنوات، هبة عيد جمعان. (٢٠١٦). الاحتراق النفسي وعلاقته بالتماسك الأسري لدى أسر المعاقين حركياً، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.

١٧. بلعوش، فاطمة. (٢٠١٦). المحددات السوسيولوجية للتماسك الأسري: دراسة ميدانية ببلدية وادي ارهيو– غليزان، رسالة ماجستير.

١٨. المكاوي، أحمد نبيه. (٢٠١٦). دعائم تماسك الأسرة في ضوء سورة الطلاق: دراسة موضوعية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، ع٣٣، ج٢، ص ص١٤٤٢– ١٨٧٩.

١٩. بالخير، محمد. (٢٠١٦). انعكاس نمط السكن الاجتماعي على تماسك الأسرة: دراسة حالة حي ادريان بتمنراست، جامعة الجزائر٢ أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ع ٢٨، ص ص 49.٢٩–

٢٠. غيث، محمد عاطف.(٢٠١٦). قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ط١، الإسكندرية– مصر.

٢١. الفارس، نجمة إسماعيل. (٢٠١٥). التماسك الأسري وعلاقته بالعنف ضد المرأة. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

٢٢. مصطفى، محمد. (٢٠١٥). أثر الترابط الأسري على الأمن النفسي: دراسة ميدانية على عينة من دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الفكر الشرطي، ع٨٢، أكاديمية الشرطة بدبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢٣. زريقات، ضرار محمد يوسف. (٢٠١٤). المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسر أطفال التوحد وعلاقته بالتماسك الأسري، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.

٢٤. البغدادي، ضحى سليمان.(٢٠١٣). أداء الوالدين لمسؤولياتهم الأسرية وأثره على التماسك الأسري، رسالة ماجستير.(غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمّان–الأردنية.

٢٥. مرغاد، زينب. (٢٠١٣). صراع الأجيال وتأثيره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع ٣٢، ص ص 94.٨٣–

٢٦. محمد، فريال سيد طاهر. (٢٠١١). عمل المرأة السودانية وأثره على التماسك الأسري: دراسة حالة ولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

٢٧. الرفاعي، سميرة عبدالله سليمان. (٢٠١٠). نحو برنامج تربوي إسلامي للتماسك الأسري لدى واعظات محافظة اربد، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

٢٨. العثمان، حسين محمد. (٢٠١٠). بعض المتغيرات المؤثرة في تماسك الأسرة الأردنية، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، مج ٢٢، ع ١، ص ص 238.٢٠٣–

٢٩. الدويش، إبراهيم. (٢٠٠٩). التماسك الأسري في ظل العولمة، ندوة الأسرة المسلمة والتحديات المعاصرة، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، ص ص 19.٥٨–

٣٠. الرشودي، وليد بن عثمان بن إبراهيم. (٢٠٠٩). ندوة الأسرة المسلمة والتحديات المعاصرة، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات ص ص ٩٩.٥٩ –

٣١. عوفي، مصطفى. (٢٠٠٣). خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ع ١٩، ص ص 150.١٣١–

٣٢. المسند، نذير إبراهيم. (١٩٨٤). أثر وسيلة التلفاز على تماسك الأسرة ووحدتها وتماسكها بأحكام الدين، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

صحيفة الإمارات اليوم (٢٠١٢/٠٥/٣٠). العثمان طالب بتفعيل إعداد استراتيجية وطنية للحفاظ على العائلة (السعادة الزوجية.. ضمانة لتماسك الأسرة)، زيارة الموقع الإلكتروني:

https://www.emaratalyoum.com/life/life-style/٢٠١٢-٠٥-٣٠-١.٤٨٨٠٣٠ تاريخ ٢٠٢١/٠٣/٢٥م.

٣٣.نُظر/ الكتبي، آمنة. "التلاحم الوطني جوهر الهوية الإماراتية". على شبكة الإنترنت بتاريخ (٢٠٢٢/٠٥/١٨م)، الساعة: ٠٢:٢٤ (http://eti.ae/HzHc) تاريخ الزيارة: (٢٠٢٢/١٢/١٤م).

٣٤.نُظر/ الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة. "القوانين والتشريعات" زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.mocd.gov.ae/ar/about-mocd/laws-and-legislations.aspx#page=1 تاريخ: ٢٠٢٢/١٢/١٥م.

٣٥.نُظر/ الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة. "السياسات" زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.mocd.gov.ae/ar/about-mocd/policies.aspx#page=1 تاريخ: ٢٠٢٢/١٢/١٥م.

٣٦.نُظر/ الفلاسي، ضرار بالهول. "التلاحم المجتمعي أساس البناء الوطني". على شبكة الإنترنت بتاريخ (٢٠٢١/٠٧/٢١م)، الساعة: ١٢:٠٠ https://www.aljundi.ae/en/point-of-view/social-cohesion-is-the-basis-of-national-building تاريخ الزيارة: (٢٠٢٢/١٢/١٤م).

٣٧.نُظر/ صحيفة الإمارات اليوم (٢٠١٦/١٢/٢٧). حكومة الدولة تعلن نتائج مؤشرات المجتمع ضمن مستهدفات الأجندة الوطنية "ورؤية ٢٠٢١". زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2016-12-27-1.956437تاريخ: ٢٠٢٢/١٢/١٥م.

٣٨.نُظر/ الموقع الإلكتروني الإخباري الشارقة ٢٤ (٢٠٢١/٠٧/١٧). "أسرية الشارقة" تستقطب ١٢٠٠ مشارك بثالث محاور الوطن أسرة. زيارة الموقع الإلكتروني: https://sharjah24.ae/ar/articles/2021/07/17/a٢٠ تاريخ: ٢٠٢٢/١٢/١٥م.

٣٩.نُظر/ الموقع الإلكتروني لرؤية الإمارات. أجندة الأجندة الوطنية (٢٠٢١). "مؤشرات مجتمع متلاحم محافظ على هويته". زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.vision2021.ae/en/national-agenda-2021/list/identity-circle تاريخ: ٢٠٢٢/١٢/١٥م.